

حقيقة (لات) في العربية

أ.م.د. خيري جبير الجميلي
كلية التربية للبنات - جامعة الانبار

و

م.م. صالح هندي صالح الحلبوسي
كلية التربية للبنات - جامعة الانبار

مستخلص البحث

هذه دراسة بعنوان: (حقيقة (لات) في العربية)، تتناول الكلام على الآراء النحوية في حقيقة هذه الأداة في اللغة العربية، وهي تعرض لتلك الآراء مدعومة بالأدلة في ثلاثة محاور:

أحدها: موقف النحاة القدامى من حقيقة (لات).

الثاني: موقف المحدثين من علماء اللغة.

الثالث: بيان الراجح من تلك الآراء مدعوما بالأدلة.

Abstract

The study deals with the grammatical opinions concerning the article (lat) and its origin in Arabic these opinions are supported with evidences and presented in the light of three aspects:

First: traditional grammarians point of view with regard to the article (lat) .

Second : modern linguists point of view.

Third : stating the most acceptable opinions in the matter supported with evidences.

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد ؛ فقد حظي النحو باهتمام القدماء ، فخصوه بالتصنيف ، وكانت المصنفات النحوية بالنسبة إلى غيرها من المصنفات اللغوية من الكثرة بمكان ، بذل فيها مؤلفوها جهدا غزيرا استوعب دقائق المسائل النحوية وجزئياتها ، ولا سيما المسائل الخلافية .

وكان للمحدثين من الباحثين في علوم اللغة - ولا سيما النحو - مشاركة في هذا الميدان ، فظهرت دراسات وبحوث تتناول المسائل الخلافية في النحو ، فجمعت هذه الدراسات الآراء المختلفة مع أدلتها وصولا إلى بيان الراجح من تلك الآراء ، خدمة للغة القرآن .

ولذا جاءت هذه الدراسة في ضوء هذا التوجه من الدراسات النحوية ، فوقع الاختيار على هذا البحث الموسوم بـ (حقيقة لات في العربية) ، إذ المشهور عندنا هو مذهب الجمهور فقط ، لكن تأمل الموسوعات النحوية الشاملة كهمع الهوامع ومغني اللبيب وغيرهما يظهر أن للقدماء أكثر من رأي في حقيقة (لات).

ووجدت هذه الدراسة أيضا أن للمحدثين نصيبا من هذا البحث ، فوضعت لهم نصيبهم .

واقترضت طبيعة هذه الدراسة أن تشتمل على ثلاثة محاور ، عُنِيَ أولها ببيان موقف القدماء من حقيقة (لات) في العربية ، مع بيان الأدلة والردود ، وعُنِيَ المحور الثاني ببيان موقف المحدثين من خلال رأيين مهمين ، وأما المحور الثالث فقد عُنِيَ ببيان الرأي الراجح في ذلك .

وفي الختام نسأل الله تعالى أن يتقبل هذا الجهد ، والله من وراء القصد .



باستقراء المصنفات النحوية وتفسير القرآن الكريم نجد لهم ثلاثة مذاهب في حقيقة (لات) في العربية على النحو الآتي:

المذهب الأول: أن (لات) هي (لا) زيدت عليها (التاء)؛ لتأنيث اللفظة , كما في (نُمْتُ) و (رُبْتُ)، وهذا المذهب هو رأي الجمهور من النحاة.^١ واستند الجمهور في مذهبهم هذا إلى أدلة متعددة، فهي قد وردت في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم، ووردت أيضا في شواهد من الشعر نقلها النحاة.

المذهب الثاني : ويرى أصحابه أن (لات) في أصل لغة العرب هي كلمة واحدة، وهي فعل ماضٍ، وهذا المذهب يعني أن (لات) أصل قائم بنفسه، وهو خلاف مذهب الجمهور السابق الذي يرى أنها مركبة من (لا) النافية، و(تاء) التأنيث.

واختلف أصحاب هذا المذهب في تفسير مذهبهم إلى فريقين:

أحدهما: يرى أن (لات) في الأصل بمعنى (نَقَصَ) كما في قوله تعالى: ﴿ لَا

يَلْزَمُكَ مِنْ أَعْمَلِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ الحجرات: ١٤

فانه يقال : (لات - يلبت)، ويقال: (أَلَتْ - يألَتْ)، وبهذين الوجهين قرئت الآية الكريمة السابقة، ثم استعملت (لات) للنفي كما أن (قَلَّ) كذلك، وقال بهذا التفسير أبو ذر الخشني.

الثاني: يرى هذا الفريق أن أصل (لات) هو (لَيْسَ) بكسر (الياء)، فقلبت (الياء) (أَلِفًا)؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأبدلت السين تاءً.^٢

قال السيوطي في توضيح رأي هذا الفريق : (وذهب ابن أبي الربيع إلى أن الأصل في (لات) (ليس) أبدلت سينها تاءً كما في (ست)^٣، فعادت الياء إلى الألف؛ لا

الأصل في (ليس) (لاس)؛ لأنها فَعِلَ، ولكنهم كرهوا أن يقولوا: (ليت) فيصير لفظها لفظ التمني، ولم يُفَعَلْ هذا إلا مع الحين، كما أن (لن) لم تُشَبَّه نونها بالتثوين إلا مع (غُدوة) .

وفي البسيط : (ويحتمل أن تكون التاء بدلا من سين (ليس) كما في (ست) ، وانقلبت الياء على القياس، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير ، فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها، وهو الحال)^٤ .
وقد ضعف النحويون هذا المذهب _ أعني القول بأن أصل (لات) كلمة واحدة وهي فعل ماضٍ - من وجهين :

الأول : أن التاء من (لات) قد تُكسر على أصل حركة التاء الساكنين ، وفي قوله تعالى : ﴿وَلَا تَجِئْ مَكْمُورًا﴾ ص ٣ ، قرأ عيسى بن عمر (ولاتٍ) بالكسر على البناء ، كـ (جَبَر)^٥ ، فلو كانت (لات) فعلا ماضيا لم يكن لهذا الكسر وجه^٦ .
وهذا الرد الأول يشمل هذا المذهب إجمالا في تفسير الفريقين السابقين .
الثاني : وهو خاص بتفسير الفريق الثاني، أنه ضعيف من وجهين^٧ :

أ- فيه الجمع بين اعلالين، أما الإعلال الأول ؛فهو قلب الياء إلفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وأما الإعلال الثاني ؛ فهو قلب (السين) (تاءً) .

ب - وفيه أن قلب (الياء) الساكنة (ألفا) وقلب (السين) (تاءً) شاذان ، لا يقدم عليهما إلا بدليل، ولا دليل .

ووجه الشذوذ في قلب (السين) (تاءً) أنه حمل لـ (لات) في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم على لغة ضعيفة وهي جعل (السين) (تاءً) ، كما في (الناس) فتصبح (النات)، ومنه قول الراجز :

حقيقة (لات) في العربية

ياقبح الله بني السعلاة عمرو بن يربوع شرار النات

ليسوا بأخفاف ولا أكيات^٨

قال الدكتور رشيد العبيدي : ((وقلب (السين) (تاء) في هذه اللهجة المزمومة - ليس مطردا في كل مواقع (السين) من الكلمة بل الذي يبدو من الشاهد هو أن تكون في آخر الكلمة أي عند تطرفها بدليل لفظتي : (السعلاة) و (ليسوا)))^٩ .

المذهب الثالث: ويرى أن (لات) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَجِئْ مَنَاصٍ﴾ ص: ٣، هي (لا) والتاء زائدة في أول الحين .

قال المرادي : ((وهو مذهب أبي عبيد، قال ولم نجد في كلام العرب (لات (((١٠، أي أنه ينكر (لات)؛ لأنه لم يجدها في كلام العرب. وقال القرطبي: ((قال أبو عبيد القاسم بن سلام : الوقف عندي على هذا الحرف (ولا)، والابتداء (تحين مناص)، فتكون التاء مع حين))^{١١} .
ونسب ابن قتيبة هذا المذهب إلى (بعض البغداديين)^{١٢} ، ونسبه المرادي وابن هشام والسيوطي إلى ابن الطراوة النحوي^{١٣} .

ولكن نسب هذا المذهب إلى أبي عبيدة في مصدرين مهمين لابن هشام ولأبي حيان^{١٤}.

وفرق بين أبي عبيد وأبي عبيدة ، فالأول هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت ٢٢٤هـ) ، والثاني هو أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢١٠هـ)، فأيهما الصواب؟ ونجزم هنا أن صاحب هذا القول هو أبو عبيد وليس أبا عبيدة ؛ لما يأتي:

١- هناك شبه إجماع في المصنفات النحوية على نسبة هذا القول إلى أبي عبيد القاسم بن سلام ، فقد نص على ذلك الجوهري ، وأبو البركات الانباري ،



حقيقة (لات) في العربية

وابن الحاجب، والقرطبي، والرضي الاستربادي، وابن منظور، والمرادي،
وبغداد^{١٥}.

٢- قال أبو عبيدة معمر بن المثنى : ((فَنَادُوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاسٍ)) ، إنما هي
(ولا) ، وبعض العرب تزيد فيها (هاء) الوقف ، فإذا اتصلت صارت (تاء)
((١٦).

فهذا النص واضح في أن أصل (لات) هو (لا) زيدت عليها التاء، يوقف عليها
بالحاء، وفي الوصل تصبح (تاء) ، وهو مذهب الجمهور.
ونحمل ما جاء في المغني والبحر المحيط من نسبة هذا القول إلى أبي عبيدة
وليس إلى أبي عبيد على ظاهرة التصحيف؛ للتشابه بين الاسمين، وأنه من وهم
النساخت أو الناشرين وما أكثر ما يصيب ذلك مخطوطاتنا العربية.

ووجدنا نصاً للبغداد في الخزانة نقله عن ابن هشام في كتاب مغني اللبيب يؤيد ما
ذكرناه من مسألة التصحيف، أي أن الرأي الذي نقله ابن هشام في حقيقة (لات)، هو
لأبي عبيد القاسم بن سلام وليس لأبي عبيدة.

قال البغداد: (قال ابن هشام في المغني : واستدل أبو عبيد بأنه وجدها في
الإمام وهو مصحف عثمان بن عفان مختلطة بـ (حين) في الخط.^{١٧}
واستدل أصحاب هذا المذهب بما يأتي :

- ١- احتج أبو عبيد لمذهبه بأنه لم يجد (لات) في كلام العرب.^{١٨}
- ٢- واستدل أبو عبيد أيضاً بأنه لم يجد في المصحف الإمام - وهو مصحف
عثمان بن عفان أمير المؤمنين رضي الله عنه - (لات) ، بل وجد (التاء)
متصلة بـ (حين) ، وكتبت الآية هكذا : (ولا تحين مناص)^{١٩} .
- ٣- ومما يؤيد أن (التاء) ليست للتأنيث في (لات) بل هي متصلة بـ (حين)
جملة من شواهد العربية ، قال ابن قتيبة : ((وقال بعض البغداديين : (التاء)

حقيقة (لات) في العربية

تَرَأْدُ فِي أَوَّلِ (حِينَ) وَفِي أَوَّلِ (أَوَّانِ) وَفِي أَوَّلِ (الْآنِ) ، وَإِنَّمَا هِيَ (لَا) ،
ثُمَّ تَبْدَأُ فَنَقُولُ : (تَحِينُ) وَ (تَلَانُ) وَالِدَلِيلُ عَلَى هَذَا إِنَّهُمْ يَقُولُونَ :
(تَحِينُ) ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدِّمَهَا (لَا) ، وَاحْتِجَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :
الْعَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالْمُطْعِمُونَ زَمَانَ مَا مِنْ مُطْعِمٍ))^{٢٠}.

وَقَالَ السَّيُوطِيُّ : (وَذَهَبَ ابْنُ الطَّرَاوَةِ وَغَيْرُهُ إِلَى أَنَّهَا^{٢١} لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ ، وَإِنَّمَا زِيدَتْ
عَلَى الْحِينِ ، كَقَوْلِهِ :

الْعَاطِفُونَ تَحِينُ مَا مِنْ عَاطِفٍ

أَيُّ : حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ))^{٢٢}.

وَقَدْ أَجَابَ جَمْهُورُ النُّحَوِيِّينَ عَنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ بِمَا يَأْتِي :

١- أَمَّا احْتِجَاجُ أَبِي عُبَيْدٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ (لَا تَ) ؛ فَهُوَ مُعَارِضُ
بِنَقْلِ أُمَّةِ الْعَرَبِيَّةِ لِذَلِكَ ، قَالَ الْمُرَادِيُّ : ((وَقَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ : (وَلَمْ نَجِدْ فِي
كَلَامِ الْعَرَبِ (لَا تَ) مُعَارِضُ بِنَقْلِ الْخَلِيلِ وَسَبِيوِيهِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأُمَّةِ))^{٢٣}.
وَمِنْ حِفْظِ حُجَّةٍ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ .

٢- وَأَمَّا احْتِجَاجُ أَبِي عُبَيْدٍ بِأَنَّهُ وَجَدَ (التَّاءَ) مُتَّصِلَةً بِـ(حِينَ) فِي الْمَصْحَفِ
الْإِمَامِ ؛ فَقَدْ أَجَابَ عَنْهُ عُلَمَاءُ التَّفْسِيرِ بِأَنَّ الْمَصَاحِفَ الْعَتِيقَةَ وَالْجَدِيدَةَ لَا تُؤَيِّدُ
هَذَا الْقَوْلَ .

قَالَ الطَّبْرِيُّ : (إِنْ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ مَصَاحِفُ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْسَارِهَا هُوَ
الْحُجَّةُ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَ(التَّاءُ) فِي جَمِيعِهَا مُنْفَصِلَةٌ عَنْ (حِينَ) ، فَلِذَلِكَ
اخْتَرْنَا أَنْ يَكُونَ الْوَقْفُ عَلَى (الْهَاءِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحِينَ مَنَاصِرَ ﴾^{٢٤}
وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : ((وَأَمَّا احْتِجَاجُهُ بِأَنَّهُ وَجَدَهَا فِي الْإِمَامِ (تَحِينُ) ؛ فَلَا وَجْهَ
فِيهِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِمَامِ أَنَّهُ إِمَامُ الْمَصَاحِفِ ، فَإِنْ كَانَ مُخَالَفًا لَهَا ، فَلَيْسَ بِإِمَامٍ لَهَا ،

وفي المصاحف كلها (ولات) ، فلو لم يكن في هذا إلا هذا الاحتجاج لكان مقنعاً^{٢٥}.

ولو سلّمنا جدلاً أنّ (التاء) متصلة في رسم المصحف الإمام بـ (حين) ؛ فهذا عندنا مذهب ضعيف ؛ لأنه على رسم المصحف ، والقاعدة المشهورة عند أهل العربية هي أن رسم المصحف غير قياسي ؛ لأنه توقيف . قال الزمخشري : ((واستشهاد به بأنّ (التاء) ملتزمة بـ (حين) في الإمام لا مُتَسَبِّطَ به ؛ فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن القياس والخط))^{٢٦}.

وقال ابن هشام : (ولا دليل فيه ، فكم في خط المصحف من أشياء خارجة عن القياس)^{٢٧} .

٣- وأما ما ورد في استدلالهم الثالث ؛ فإن هذه الشواهد رواها الأئمة على غير الوجه الذي رويت عند هؤلاء ، مع تطرق الاحتمال إليها بناء على التأويل النحوي^{٢٨} ، والدليل إذا تطرق الاحتمال إليه بطل الاستدلال به .

زد على ذلك أن من العرب من يجرّ ما بعد (لات) ، فإذا جرّ ما بعدها جعلت (لات) كالمضاف ، قال ابن قتيبة : ((وجر العرب بها يفسد عليه هذا المذهب ؛ لأنهم إذا جروا ما بعدها جعلوها كالمضاف للزيادة ، وإنما هي (لا) زيدت عليها (الهاء) ، كما قالوا : (ثُمّ) و (ثُمّت)))^{٢٩} . قال الفراء : ((ومن العرب من يضيف (لات) فيخفض ، أنشدوني :

... لات ساعة مندم

... وأنشدني بعضهم:

فأجبنا أن ليس حين بقاء

طلبوا صلحنا ولات أوان

موقف المعاصرين :

ولبعض المحدثين مشاركة في تحقيق القول في حقيقة (لات) في العربية ، فهذا عباس حسن لم يرتضِ أي رأي من آراء النحاة القدامى ، فيقول بعد عرض تلك الآراء : ((هذا كلام النحاة ملخصاً من آراء متعددة لا يستريح العقل لواحد منها ، ولا إلى أن (التاء) زيدت على كلمة (لا) ؛ لأنّ العرب نطقوا بكلتا الكلمتين: (لا) و (لات) مستقلة ، لم يذكروا أنّ إحداهما أصل للأخرى ، ولم يكن لهم علم بشئ مما اصطلاح عليه النحاة بعدهم ، وبنوا عليه أحكامهم ، فمن الخير ترك الآراء المتشعبة ، والاقتصار على اعتبار (لات) كلمة واحدة مبنية على الفتح معناها النفي، وعملها عمل (كان) ، وليس في هذا ما يسيء إلى اللغة في تركيب كلماتها ، ولا ضبط حروفها ولا أداء معانيها على الوجه الصحيح المأثور الذي يجب الحرص عليه وحده أشد الحرص ، ولا سيما إذا كان في اتباعه تيسير ومسايرة للعقل والواقع، وقد آن الوقت للتحرر من تلك الآراء الجدلية التي لا حاجة إليها اليوم))٣١ .

ويظهر للمتأمل في كلام الباحث الفاضل أنه لا يقبل برأي واحد من القدماء، وفي ضمن هؤلاء مذهب الجمهور القائل بأنّ أصل (لات) هو (لا) والتاء زائدة للتأنيث .

صحيح أنّ العرب نطقت بكلتا الكلمتين - أعني (لا) و (لات) - على سبيل الاستقلال ، لكنّ جهد علماء النحو - بعد استقراء كلام العرب - يتمثل في وضع القواعد التي يعرف بوساطتها الحكمة من اختلاف التعبيرين بالزيادة .

حقيقة (لات) في العربية

ويلزم من مذهب عباس حسن أن (رُبَّ) و (رُبَّتْ) ، أصلان مستقلان ليس أحدهما أصلا للآخر ، وكذلك الحال في (ثُمَّ) و (ثُمْتُ) ، و (إِنَّ) و (إِنَّمَا) ، وما إلى ذلك .

فأي تيسير ومسايرة للعقل والواقع في هذا القول ؟!

بل الأقرب إلى مسايرة العقل والواقع هو الأخذ بالمنهج اللغوي الصحيح الذي يرصف النظير إلى نظيره ، ويجعل القاعدة عامة تتدرج تحتها جزئيات متعددة ، فهل من باب التيسير أن نقول لشدة العربية : إِنَّ (لات) هي (لا) زيدت عليها (التاء) لتخصيصها عنها بأحكام - كما سيأتي - أو نقول : إِنَّ (لا) و (لات) أصلان مستقلان ليس أحدهما بأصل للآخر ؟

وللدكتور إبراهيم السامرائي رأي في حقيقة (لات) في العربية ، وقد بنى رأيه في ذلك من خلال النظر في اللغات السامية ، فهو يرى أن (لات) في العربية مركبة من كلمتين هما : (لا) و (أيت) ، على طريقة النحت . وقد خصصنا رأي الدكتور إبراهيم السامرائي بالذكر ؛ لأنه يُفسرُ حقيقة (لات) في العربية تفسيراً مغايراً لما قاله القدماء ، مستفيداً في ذلك من النظر في فقه الساميات القديمة .

ولن يتضح لنا رأيه إلا بنقل رأيه في حقيقة (ليس) ؛ لأن رأيه في (لات) مبني على رأيه في حقيقة (ليس) .

قال : ((يرى الخليل أنها - يعني (ليس) - من (لا) و (أيس) فطرحت الهمزة والزقت (اللام) بـ (الياء) ، وهو قول الفراء أيضاً ، والدليل على ذلك قول العرب : ائنتني به من حيث أيس وليس) أي من حيث هو ولا هو ... ذلك أن (أيس) يعني الوجود ، وليس يعني عدم الوجود ... ولو رجعنا إلى العربية وقصرنا عليها البحث دون النظر في اللغات السامية ؛ لوجدنا فيها ما يؤيد القول

حقيقة (لات) في العربية

بتركيب (ليس) من (لا) و (ايس) , فقولهم : (ايس) للدلالة على الوجود يقابله في العربية مادي (شيء) وهي مقلوب لكلمة (أيش) , السامية والتي وجدت في العبرية مؤيدة هذا المعنى , والتي تحجرت في العربية في جمل معدودة مقيدة في معجمات اللغة في قولهم : (ايس) , فكأنَّ (ليس) : (لا ايس) , أي أنها من (لا ايش) ومعناها (لا شيء) , ثم قوي التركيب على طريقة النحت فصارت (ليس) ((^{٣٢} .

وعلى رأيه هذا بنى مذهبه في (لات) , قال : ((هي أداة من أدوات النفي ألحقت بـ (ليس) , وعملت عملها , وقُيدت بشروط , وقد علل النحويون (التاء) في هذه الأداة فقال جماعة : أنها للتأنيث , وقال آخرون : أنها للمبالغة , وفاتهم أنها مركبة , ولم يفتنوا إلى تركيبها , وهي لا تختلف عن (ليس) , وربما كانت (لأيت)^{٣٣} , فصارت في العربية (لا أيت) , ثم استفادت من النحت فصارت (لات) ((^{٣٤} .

ونقل الدكتور إبراهيم مذهب أبي عبيد القائل بأن (التاء) , ليست متصلة بـ (لا) بل بـ (حين) , فقال : ((وربما كان في هذا مفتاح الأمر في تركيب(لا))^{٣٥} .

هذا مع التنبيه على أن أبا عبيد ينكر وجود (لات) في العربية , أما الدكتور إبراهيم فيثبت وجودها , لكنه يرى أنها مركبة من (لا) و (أيت) على طريقة النحت .

الرأي الرابع :

والذي نراه راجحا في حقيقة (لات) في العربية مما سبق أنها (لا) زيدت عليها (التاء) لتخصيصها عنها بأحكام هي :

١- استعمالها في نفي الزمن , فتدخل على أسماء الأحيان كثيرا , قال ابن

حقيقة (لات) في العربية

الناظم : ((وقد تزداد التاء مع (لا) ؛ لتأنيث اللفظ والمبالغة في معناه ، فتعمل العمل المذكور - يعني عمل (ليس) - في أسماء الأحيان لا غير ، نحو : (حين) و (ساعة) و (أوان)))^{٣٦} .

وقد تستعمل في غير الزمن قليلا نحو قول الشاعر^{٣٧} :

لهفي عليه للهفة من خائفٍ يبغي جوارك حين لاتٍ مجيرُ

٢- لا يبرز عند دخول (لات) إلا أحد مقتضياتها ، أما الاسم وأما الخبر ، قال الزمخشري : ((هي (لا) المشبهة بـ (ليس) ، زيدت عليها تاء التأنيث كما زيدت على (رُبَّ) و (نُتُّ) للتوكيد ، وتغير بذلك حكمها ، حيث لم تدخل إلا على الأحيان ، ولم يبرز إلا أحد مقتضياتها : أما الاسم ، وأما الخبر ، وامتنع بروزهما جميعا ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه))^{٣٨} .

والأكثر كون المحذوف في معمولي (لات) هو الاسم ، وقد يكون الخبر^{٣٩} .

يقول الدكتور فاضل السامرائي : ((والزيادة على الكلمة لتخصيصها بأحكام ليست الأولى (بل) كثيرة في اللغة فمن ذلك أن (إن) مثلا مختصة بالجمل الاسمية، فإذا دخلت عليها (ما) جعلتها صالحة للاسمية والفعلية ، و (ذا) اسم إشارة للقريب ، فإذا دخلت عليها (كاف) الخطاب جعلتها للمتوسط (ذاك) ، فإن دخلت عليها (اللام) كانت للبعيد (ذلك) ونحو هذا كثير ، وجعل كل أداة من هذه الأدوات مختصة بشيء هو الأقرب إلى طبيعة اللغة ؛ لأن من حكمة العربية أن تكون الأدوات المختلفة تؤدي معاني مختلفة))^{٤٠} .

الخاتمة :

بعد الانتهاء - بحمد الله تعالى - من هذه الدراسة ، يمكن أن نوجز أهم النتائج التي توصلنا إليها على النحو الآتي :



حقيقة (لات) في العربية

١. ذهب جمهور النحاة القدماء إلى أن أصل (لات) في العربية هو (لا) زيدت عليها (التاء) .
٢. وذهب بعض النحويين إلى أن (لات) فعل ماضٍ , وانقسم هؤلاء إلى فريقين : يقول الأول: أنها فعل ماضٍ بمعنى (نَقَصَ) , ويقول الثاني : أن أصل (لات) هو (ليس) .
٣. أنكر أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي , ورود (لات) في العربية , وزعم أن (لات) في القرآن هي (لا) , و(التاء) جزء من (تحين) , وقد وافقه في هذا بعض البغداديين وابن الطراوة النحوي .
٤. حققت الدراسة نسبة الرأي السابق إلى أبي عبيد القاسم بن سلام وليس إلى أبي عبيدة معمر بن المثنى , كما ورد في بعض المصادر , وذلك بالاستناد إلى الأدلة العلمية .
٥. ذهب عباس حسن من المعاصرين إلى أن (لات) أصل قائم بنفسه , ولم يرتضِ رأي الجمهور أو غيرهم من النحاة .
٦. ذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن (لات) في العربية منحوتة من (لا) و (أيت) , وهو مذهب جديد مبني على النظر في اللغات السامية بالاستناد إلى المنهج المقارن .
٧. رجحت هذه الدراسة أن حقيقة (لات) في العربية هي (لا) زيدت عليها (التاء) , كما هو مذهب الجمهور .
٨. إن الرأي الراجح يستند إلى أن زيادة (التاء) على (لا) هي لتخصيصها عنها بأحكام , فصلت الدراسة في ذكرها .

الهوامش

- ^١ - ينظر : الكتاب : ٢٨/١ , ومجاز القرآن : ١٧٦/٢ , وجامع البيان : ١٤٥/٢٣ , والصحاح : ٣٩٥/١ , وشرح ابن الناطم : ٥٨ , وشرح ابن عقيل : ٣١٩/١ , والجنى الداني : ٤٥٢ , ومغني اللبيب : ٣٣٥ , وجمع الهوامع : ٣٩٩/١ , وشرح الأشموني : ٢٥٧/١ .
- ^٢ - ينظر : مغني اللبيب : ٣٣٤ .
- ^٣ - يريد بذلك أن أصل (ست) , سدس , قلبت السين تاءً وكذا الدال وأدغمت , ينظر : حاشية الصبان : ٢٥٧/١ .
- ^٤ - جمع الهوامع : ٤٠٠/١ .



- ^٥ - ينظر : البحر المحيط : ٩ / ١٢٧ .
- ^٦ - ينظر : مغني اللبيب : ٣٣٥ .
- ^٧ - ينظر : شرح الاثموني : ١ / ٢٧٥ , وحاشية الصبان : ١ / ٢٧٥ .
- ^٨ - الرجز لعباء بن أرقم كما في الخصائص : ٢ / ٥٣ .
- ^٩ - مباحث في علم اللغة واللسانيات : ٣٦٤ .
- ^{١٠} - الجنى الداني : ٤٥٢ .
- ^{١١} - الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٤٧ .
- ^{١٢} - تأويل مشكل القرآن : ٥٣٠ .
- ^{١٣} - ينظر : الجنى الداني : ٤٥٢ , ومغني اللبيب : ٣٣٥ . وهمع الهوامع : ١ / ٣٩٩ - ٤٠٠ .
- ^{١٤} - ينظر : مغني اللبيب : ٣٣٥ , والبحر المحيط : ٩ / ١٣٧ .
- ^{١٥} - ينظر : الصحاح : ١ / ٣٩٥ , والإنصاف في مسائل الخلاف : ١٠٨ , والإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٣٦٤ , والجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٤٧ , وشرح الرضي على الكافية : ١ / ٢٧١ , ولسان العرب مادة (ليت) , والجنى الداني : ٤٥٢ , وخزانة الأدب : ٢ / ١٤٧ .
- ^{١٦} - مجاز القرآن : ٢ / ١٧٦ .
- ^{١٧} - خزانة الأدب : ٢ / ١٤٦ , وقارن هذا النص بما جاء في مغني اللبيب : ٣٣٥ , قال ابن هشام : ((استدل أبو عبيدة بأنه وجدها في الإمام وهو مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه مختلطة بـ (حين) في الخط)) .
- ^{١٨} - ينظر : الجنى الداني : ٤٥٢ .
- ^{١٩} - ينظر : الجنى الداني : ٤٥٢ , قال القرطبي في الجامع لأحكام القرآن : ١٥ / ١٤٧ ((وقال أبو عبيد القاسم بن سلام : الوقف عندي على هذا الحرف (ولا) , والابتداء (تحين مناص) , فتكون التاء مع حين)) , وقال أيضا ١٥ / ١٤٨ : ((قال أبو عبيد : ثم إني مع هذا تعمدت النظر في الذي يقال له الإمام - مصحف عثمان - فوجدت التاء متصلة مع (حين) قد كتبت (تحين))) .
- ^{٢٠} - تأويل مشكل القرآن : ٥٣٠ .
- ^{٢١} - يقصد بهذا الضمير في قولنا (أنها) , التاء في كلمة (لات) .

حقيقة (لات) في العربية

- ٢٢- همع الهوامع : ٣٩٩/١ - ٤٠٠ .
- ٢٣- الجنى الداني : ٤٥٤ .
- ٢٤- ص : ٣ .
- ٢٥- الجامع لأحكام القرآن : ١٤٩ / ١٥ .
- ٢٦- الكشف : ٣٥٩ / ٣ .
- ٢٧- مغني اللبيب : ٣٣٥ .
- ٢٨- ينظر تفصيل ذلك في : جامع البيان : ١٤٦/٢٣ ، والجامع لأحكام القرآن : ١٤٨/١٥ .
- ٢٩- تأويل مشكل القرآن : ٥٣١ ، وقال الطبرسي في مجمع البيان : ٣٤٢/٨ : وقد أجازوا الجر بـ (لات) وانشدوا لأبي زبيد :
- طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا أن ليس حين بقاء .
- وقال أبو حيان في البحر المحيط : ١٣٧/٩ : وكيف يصنع بقوله : (ولات ساعة مندم) و (لات أوان)؟
- ٣٠- معاني القرآن : ٣٩٧/٢ - ٣٩٨ .
- ٣١- النحو الوافي : ٦٠٥/١ .
- ٣٢- فقه اللغة المقارن : ٦٨ - ٦٩ .
- ٣٣- المادة (أيث) ، في الآرامية تفيد الوجود ، ينظر : فقه اللغة المقارن : ٦٩ .
- ٣٤- فقه اللغة المقارن : ٦٩ .
- ٣٥- فقه اللغة المقارن (الهامش) : ٦٩ .
- ٣٦- شرح ابن الناظم : ٥٨ .
- ٣٧- ينظر : حاشية الصبان : ٢٥٦/١ ، وحاشية الخضري : ١٢٣/١ .
- ٣٨- الكشف : ٣٥٩/٣ ، وينظر : الكتاب : ٥٧/١ .
- ٣٩- ينظر : همع الهوامع : ٤٠١/١ .
- ٤٠- معاني النحو : ٢٦٠/١ .



المصادر والمراجع

١. بعد القرآن الكريم .
٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والبغداديين ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري ، (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
٣. الإيضاح في شرح المفصل ، ابن الحاجب ، تحقيق : الدكتور ابراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين ، دمشق ، ط ١ ، ٢٠٠٤ .
٤. البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي ، طبع بعناية الشيخ : عرفات حسونه ومراجعة : صدقي جميل ، دار الفكر - بيروت ، ١٩٩٢ .
٥. تأويل مشكل القرآن ، ابن قتيبة ، شرحه ونشره السيد : احمد صقر ، دار التراث - القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٣ .
٦. جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، ابن جرير الطبري ، ضبط وتعليق : محمود شاكر الحرساني ، تصحيح : علي عاشور ، دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١ .
٧. الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٦ .
٨. الجنى الداني في حروف المعاني ، المرادي ، تحقيق : الدكتور: طه محسن ، دار الكتب - الموصل ، ط ١ ، ١٩٧٦ .
٩. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ، الشيخ محمد الخضري ، دار إحياء الكتب العربية ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .

حقيقة (لات) في العربية

١٠. حاشية الصبان , محمد بن علي الصبان , دار الفكر - بيروت ,
د . ت .
١١. خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب , عبد القادر بن عمر
البغدادي , (ت١٠٩٣هـ) , تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون
, مكتبة الخانجي - القاهرة , ط٢ , ١٩٨٩ .
١٢. الخصائص , ابن جني , تحقيق محمد علي النجار , دار الهدى
للطباعة والنشر - بيروت , ط٢ , (د . ت) .
١٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك , بهاء الدين بن عقيل ,
(ت٧٦٩هـ) , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد , دار الفكر ,
١٩٨٦ .
١٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك , ابن الناظم : بدر الدين بن
مالك , منشورات ناصر خسرو - بيروت , د . ت .
١٥. شرح الاشموني على ألفية ابن مالك , الاشموني , دار الفكر -
بيروت , د . ت .
١٦. شرح كافية ابن الحاجب , رضي الدين محمد بن الحسن
الاستراباذي , (ت٦٨٦هـ) , دار الكتب العلمية - بيروت , ١٩٨٥ .
١٧. الصحاح , الجوهري , تحقيق : الدكتور أميل بديع , والدكتور
محمد نبيل , دار الكتب العلمية - بيروت , ط١ , ١٩٩٩ .
١٨. فقه اللغة المقارن , الدكتور : إبراهيم السامرائي , دار العلم
للملايين - بيروت , ط٤ , ١٩٨٧ .
١٩. الكتاب , سيبويه , تحقيق وشرح : محمد عبد السلام هارون ,
دار الجيل , ط١ , د . ت .



حقيقة (لات) في العربية

٢٠. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ,
الزمخشري, دار الفكر - بيروت , د . ت .
٢١. لسان العرب , ابن منظور , دار صادر - بيروت , ١٩٥٥ .
٢٢. مباحث في علم اللغة واللسانيات , الدكتور رشيد العبيدي , دار
الشؤون الثقافية العامة - بغداد , ط ١ , ٢٠٠٢ .
٢٣. مجاز القرآن , أبو عبيدة معمر بن المثنى , تحقيق : محمد فؤاد
سركين , مؤسسة الرسالة - بيروت , د . ت .
٢٤. مجمع البيان في تفسير القرآن , الطبرسي , مؤسسة الأعلى -
بيروت , ط ١ , ١٩٩٥ .
٢٥. معاني القرآن , الفراء , تحقيق : محمد علي النجار , واحمد
يوسف نجاتي, عالم الكتب - بيروت , ط ٣ , ١٩٨٣ .
٢٦. معاني النحو , الدكتور فاضل صالح السامرائي , دار الفكر
للطباعة والنشر - عمان , ط ١ , ٢٠٠٠ .
٢٧. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب , أبو محمد جمال الدين بن
هشام الأنصاري , (ت ٧٦١هـ) , حققه وعلق عليه, الدكتور مازن
المبارك , ومحمد علي حمد الله , وراجعاه سعيد الأفغاني , دار الفكر
- بيروت , ط ١ , ١٩٩٢ .
٢٨. النحو الوافي , عباس حسن , دار المعارف - القاهرة , ط ١٣ ,
د . ت .
٢٩. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع , جلال الدين عبد الرحمن
السيوطي, (ت ٩١١هـ) , تحقيق : احمد شمس الدين , دار الكتب
العلمية - بيروت , ط ١ , ١٩٩٨ .

